السلطة والتوازن في لبنان

خالد جابر

بهذه الدراسة ، تبدأ « شؤون فلسطينية » نشر سلسلة من الدراسات عن الكيان اللبناني وعلاقته بالثورة الفلسطينية .

وهذه الدراسة هي القسم الثالث من بحث بعنوان « السلطة والتوازن — مقدمة منهجية لدراسة الكيان اللبناني » . يعالج القسمان الاول والثاني الكيان اللبناني بنيويا في علاقته بتجزئة المنطقة العربية ، ثم يدرس « النمط الاقتصادي الوسيط » بصفته النمط السائد في لبنان .

ان الوصول الى دراسة مفهومي السلطة والتوازن في لبنان ، تعني الوصول الى المستوى السياسي اللبناني في سبيل تقديم تحليل أولي له .

قسمنا هذه الدراسة الى أربعة محاور : الملكية ، التوزيع ، الطائفة والشرائح الطبقية ، ودائرية الصراع الطائفي .

١ — الملكية

« في كل مرحلة تاريخية ، تتطور الملكية بشكل مختلف وضمن جملة علاقات اجتماعية مختلفة كليا . هكذا فان تحديد الملكية البورجوازية ، ليست سوى عرض لجميع العلاقات الاجتماعية التي للانتاج البورجوازي . ان محاولة اعطاء تحديد للملكية ، كعلاقة مستقلة أو كمقولة موضوعة على حدة ، أو لفكرة أزلية مجردة ، لا يمكن أن يكون الا وهما ميتافيزيقيا(١) » .

الملكية ، هي اذن محصلة علاقات اجتماعية في مرحلة تاريخية محددة . لذلك تصبح دراسة شكل ووظيفة الملكية في الاقتصاد اللبناني الوسيط ، مفتاحا لدراسة جملة العلاقات الاجتماعية داخله .

أ — الملكية في النمط الاقتصادي اللبناني الوسيط

تقوم الوساطة ، كما رأينا في القسم السابق ، على العمالة الاقتصادية . أي أنها وساطة ترتبط بالرأسمال في المركز ، وتلعب دور عميل اقتصادي مباشر له . وهذا ينعكس بدوره على مفهوم **الدولة** . فالدولة هي الاطار الحقوقي — السياسي لتنظيم عملية العمالة هذه ، واعطائها طابعا شرعيا حقوقيا .

من أجل الوصول الى كشف علاقات الملكية في النمط الاقتصادي اللبناني الوسيط ،